الأمم المتحدة

A/41/140
S/17800
6 February 1986
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والاربعون
قضية فلسطين

مجلس الامن
السنة الحادية والاربعون

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة
الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف

بوصفي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود أن أبلغكم مجددا بالمعلومات المتعلقة بقرارات الطرد التي تتخذها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة . وقد أخبرتكم بهذا الموضوع من قبل في رسالتي المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (A/40/889-S/17630) ، التي أنبأتكم فيها بالمعلومات المتعلقة بالتدابير التي تطبقها السلطات الاسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعتبرون "خطرا على الامن" .

وقد جاء في برقية لوكالة رويترز مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وفي مقال لصحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ أن ثلاثة من الفلسطينيين المذكورين في رسالتي المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ قد تنازلوا عن طعنهم المقدم الى محكمة العدل العليا في قرارات الطرد الذي تمسهم ، وهم : السيد على أبو هلال ، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للنقابات الفلسطينية ، والدكتور عزمي الشعيبي ، وهو طبيب أسنان وعضو منتخب في المجلس البلدي للبيرة (والذي حلته سلطات الاحتلال الاسرائيلية عام ١٩٨٢) ، والسيد حسن عبد الجواد فرارجه ، وهو صحفي ومسؤول عن مركز الشباب بمخيم الدهيشة للاجئين (الذي أغلقته سلطات الاحتلال الاسرائيلية عام ١٩٨٣) .

وأعلن الفلسطينيون الثلاثة أنهم لا يمكنهم أن يأملوا في الحصول على محاكمة عادلة في اسرائيل . فحسب القانون الاسرائيلي ، فان محامي الدفاع لا يمكنه الاطلاع على

أدلة الاثبات ضد موكله التي يعتبرها القاضي ضارة بشبكات المعلومات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد قررت المحكمة العليا رفض حجج الدفاع القائمة على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ويؤسفني أن أبلغكم أن قرارات طرد هؤلاء الفلسطينيين الثلاثة قد نفذت بالفعل رغم الظلم الواضح الذي يتسم به هذا التدبير الذي أثار العديد من الاحتجاجات في اسرائيل وفي الخارج على السواء .

وقد أوردت صحيفة "جيروساليم بوست" الصادرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ان الادارة العسكرية أصدرت قرارات بطرد أربعة فلسطينيين آخرين من الضفة الغربية فاذا نفذت عملية الابعاد الجديدة هذه ، فان عدد الفلسطينيين المطرودين من الأراضي المحتلة منذ الصيف الماضي سيبلغ تسعة وعشرين .

وفي ضوء تصاعد التدابير التي تتخذها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لا بد من الاشارة الى أن مجلس الأمن أكد مجددا في عدة مناسبات أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وطلب الى السلطة القائمة بالاحتلال أن تتقيد بدقة بأحكام الاتفاقية المذكورة ، وقد طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٦١/٤٠ ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الى اسرائيل أن تلغي القرار غير القانوني بطرد الفلسطينيين المذكورين أعلاه وأن تكف فورا عن طرد الفلسطينيين انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة .

وتود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تكرر الاعراب عن قلقها البالغ إزاء التدابير التي تتخذها السلطات الاسرائيلية ، والتي لا تؤدي إلا الى زيادة حدة التوتر في المنطقة وتشكل عقبة خطيرة في طريق العمل الدولي من أجل ايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين ، التي تشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط .

وأخيرا ، سأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند المعنون "قضية فلسطين" ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ماسامبا ساري
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

- - - - -